

# «حكم الخليفة»

## فتيتنا!

### الأطفال دروع بشرية... و«جهاديو» المستقبل

بغداد - مصطفى سعدون

في أسماء المواليد، لمنع تسميتهم بأسماء تتعارض مع «شريعته». حاول أحد سكان حي الوحدة في الموصل إصدار هوية أحوال مدنية (بطاقة تعريفية) لمولوده، لكنه فوجئ بإغلاق الدائرة التي هرب أغلب موظفيها خارج المحافظة، ولم تفتح من قبل التنظيم الذي اكتفى بإصدار شهادات ولادة، لكن لن يكون معترفاً بها مستقبلاً. لا تفق معاناة الموصولين الصامدين في مدينتهم فقط حبال المواليد الجدد، بل تتعداها إلى مشكلة ضغوط «داعش» على الأهالي عبر الفتیان.

ويضيف: «بعد أربعة أيام، كرر التنظيم ما قام به في حي الوحدة، واصطحب أكثر من عشرة أطفال بين سن 10 و15 عاماً لتنفيذ كمناريس خلال مواجهاته مع القوات الأمنية».

مستشارة وزير حقوق الإنسان العراقي السابق، سحر جبر، كشفت أن «داعش» استخدم الأطفال كدروع بشرية لتنفيذ عملياته الإرهابية، وإجبار القوات الأمنية على عدم إطلاق النار عليه حرصاً على حياة الأطفال».

وبيّنت جبر، في حديث لـ «الأخبار»، أن «هناك معلومات وردتها من مكاتب وزارة حقوق الإنسان في محافظة نينوى، تؤكد تفاقم الظاهرة التي قد تسبب فقدان عدد كبير من الأطفال العراقيين».

وفي بيان أصدره قبل أيام، قال «المرصد العراقي لحقوق الإنسان»، إن «التنظيم الإرهابي، سعى بعد ثلاثة أشهر من سيطرته على الموصل إلى ترويح أفكار تكون قريبة من الأطفال، وحاول من خلالها جذب انتباههم إلى العمليات القتالية التي يقوم بها»، مبيّنة أنه «بعد ذلك اختار الإرهابيون عدداً من أطفال المدينة للانخراط في معسكراته التدريبية».

ويضيف أن «300 طفل يتدربون على أيدي عصابات داعش في مدينة الموصل، الذين وزعوا على أربعة معسكرات في الأحياء السكنية منها»، مشيراً إلى أن «الأطفال الذين يدربون على السلاح والقتال داخل معسكرات الإرهابيين تراوح أعمارهم بين 13 و16 عاماً، حيث عمد إلى اختيار أصحاب القامات الطويلة والأجسام الضخمة».

عضو «المرصد العراقي لحقوق الإنسان»، إبراهيم سعد، كشف لـ «الأخبار» أن «تنظيم داعش يمارس ضغوطاً على سكان محافظة نينوى باستخدام الأطفال كدروع بشرية خلال عملياته الإرهابية، وبعضهم لتنفيذ عمليات انتحارية».

وأعطى عضو المرصد، وهو منظمة غير حكومية معنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان، مثالاً على ارتكابات «داعش» بحق أطفال الموصل تحديداً، يقول سعد: «بدأ التنظيم في السابع عشر من حزيران 2014 بجمع عشرة أطفال من حي 17 تموز في مدينة الموصل واصطحبهم خلال عملية استطلاعية له في أطراف المدينة، بل تعمد إخراجهم من نوافذ السيارات، لإجبار أي قوة عسكرية على

وصل سليم الحمداني إلى العاصمة العراقية بغداد، بداية شباط الماضي، قادماً من أربيل بعد أن هرب من مدينة الموصل برفقة زوجته الحامل. مغادرة الموصل بعد العاشر من حزيران 2014، أصبحت مستحيلة، بعد منع تنظيم «داعش» المدنيين الخروج منها، إلا بعد إحضار كفيّل يتحمل التبعات في حال عدم عودتهم.

سليم الذي بقي في بغداد شهر عند اقترابه، دفع مبلغ 2000 دولار أميركي لمقربين من «داعش»، بغية تسهيل عملية الخروج من المدينة دون إحضار الكفيل. كان هدف الهروب من الموصل، إدخال زوجته لأحد المستشفيات للولادة والحصول على شهادة ولادة رسمية لابنه.

قصة الحمداني تلخص معاناة الكثيرين من أهالي الموصل الذين يعيشون ظروفاً إنسانية صعبة بعد عام على احتلال «داعش» لمدينتهم.

خلال العالم الفائت، حدثت آلاف حالات الولادة، لكن جميعها غير موثقة وغير مسجلة في بيانات الدولة العراقية، بسبب سيطرة «داعش» على جميع مؤسسات الدولة هناك، لذا بقي من ولد بعد العاشر من حزيران 2014، بلا شهادة ولادة، وأكثف ذووه بتسجيله في سجلات فرضها عليهم أنصار التنظيم. تقول مصادر طبية من داخل الموصل، لـ «الأخبار»، إن «أكثر من 12 ألف حالة ولادة أجريت في المدينة خلال عشرة أشهر، جميعها لم تُسجل في الدوائر الرسمية للحكومة العراقية، وهناك حالات ولادة أخرى أجريت في المنازل، بالطرق البدائية، ولم يجز التعرف إلى عددها».

وتضيف أن «مستشفيات الموصل تمنح شهادة ولادة، لكن ليست الشهادات الرسمية التابعة للدولة العراقية، وإنما شهادات عليها شعارات داعش، ولن يُعترف بها بعد تحرير المدينة، وربما لم يبق شيء من السجلات التي دونت فيها بعض حالات الولادة، لأن التنظيم وعناصره هم من يسيطر عليها».

#### إغلاق دائرة الاحوال المدنية

عندما تمنح المستشفيات لذوي المولود شهادة ولادة مُرسلة إلى دائرة الأحوال المدنية في المحافظة، فإنهم يصطدمون بإغلاق الدائرة، وعدم وجود أي موظف فيها، فضلاً عن الإجراءات الصعبة التي يتخذها تنظيم «داعش» هناك، فهو يُدقق

وعقرة والفائدة. نزح خلال ساعات أكثر من 180 ألف شخص، في وقت لم تطلق فيه «البشمركة» أية طلقة ولم يحدث ليلتها أية معركة، بحسب شهود عيان.

بعد آب 2014، توقفت «داعش» عند حدود سنة 1991 أي الخط الأزرق الذي فرضه مجلس الأمن الدولي كمنطقة حظر طيران وحماية دولية للأكراد، وتم إخراج كل الأقليات من محافظة نينوى، وبهذا أصبحت من دون أقليات لأول مرة في تاريخها.

الخبير بشؤون الأقليات في العراق، وعضو المجلس العراقي لحوار الأديان، سعد سلوم، يقرأ ما حصل في الموصل في سياق دورة عنف تتكرر كل أربع سنوات استهدفت خلق مناطق صافية عرقياً ودينياً وطائفيًا، حيث يقول إن «احتلال الموصل يعد الحلقة الأخيرة في مسلسل إعادة ترسيم ديموغرافية للعراق وفق المحدد الإثنوطني، وإعادة الترسيم ضرورية لأي خطة لتقسيم العراق إلى جزر إثنية منعزلة».

ويضيف سلوم: «بدأت الخطة بتحطيم الثقة الاجتماعية أقبياً بين المكونات والثقة السياسية عمودياً بين الفرد والنظام السياسي، ففي عام 2006 بعد تفجيرات سامراء انطلق عنف دموي استهدف الثقة داخل مكونات الهوية العربية الإسلامية، وأعاد ترسيم بغداد ومناطق أخرى طائفيًا بين الشيعة والسنة، ثم جاءت جريمة كنيسة سيد النجاة 2010 لتستهدف الثقة بين المسلمين والمسيحيين، إذ شهدت بغداد بعدها أكبر هجرة لمسيحييها في تاريخ العراق المعاصر».

ويتابع سلوم: «في حزيران 2014 استهدف آخر معقل للتعددية في العراق من خلال تسونامي داعش الذي جرف التنوع في مناطق سهل نينوى، حينها بدأت تنكشف مخططات تقسيم البلاد وأخذ دعاة التقسيم يعلنون ما كانوا يضمرونه في الأعوام السابقة».

وحول مستقبل التعددية في العراق، يرى الباحث في شؤون الأقليات، أن «بغداد ستظل القلعة الأخيرة التي تحدد شكل النظام السياسي الذي يحكم البلاد في المستقبل وهويته، فهي منطقة المعركة الأخيرة التي يراود منها الاحتفاظ بمركز رمزي لا يتعدى دوره التنسيق بين الأقاليم وتوزيع الثروة والتمثيل الدبلوماسي للبلاد».

الناشط في شؤون الأقليات، محمد الشبكي، يقول لـ «الأخبار» إنه «بعد عام 2004 وُضع برنامج لتصفير الأقليات في الموصل، ضمن مراحل، نتج منها ترحيلهم إلى خارج المدينة، كمحطة أولى. كان النزاع مثلما برز حينها صراعاً كردياً. عربياً حول الموصل. دخلت البشمركة إلى نهاية الحد الفاصل بين الساحل الأيمن والأيسر من المدينة عند نهر دجلة وأصبحت منذ ذلك الحين منطقة نفوذ كردية وانتشرت مقار الأحزاب الكردية في عموم منطقة الساحل الأيسر من خارج المدينة وداخلها، بالإضافة إلى سيطرة البشمركة على 16 وحدة إدارية حول المدينة».

ويضيف أن «هذه الصورة جعلت نينوى في وضع هش أمنياً وسيطراً عليه من قبل الأحزاب الكردية التي كانت تكسب ثلث أصوات الموصل، ومن مجموع 37 عضواً كان دائماً لها من 12 إلى 15 مقعداً جعلت مجلس المحافظة رهيناً لها والمحافظ موظفاً بيدهم». ويشير إلى أن «جميع القرارات السياسية كانت كردية لغاية 2009. وبعد انتخابات مجالس المحافظات حينها حصلت قائمة الحدياء بزعامة أئيل النجيفي الذي كان نداً للأكراد وكانت شعاراته الانتخابية إخراج الأكراد من نينوى وهوية نينوى العربية وحصل على 16 مقعداً لكن بعد سنتين تغير الموقف العربي داخل الموصل بعد تدخل الأتراك في الموضوع من أجل الضغطة على حكومة نوري المالكي».

ازدادت مخاوف الأقليات بصورة كبيرة، مع عدم وجود طمانة كردية واضحة لهم أو تدخل حكومي لإنقاذ الوضع، حيث بقيت مناطق سنجار وتلعفر لم يدخلها «داعش» بعد. وبحلول يوم 25 حزيران 2014، سقط قضاء تلعفر وبعدها قضاء سنجار بسبعة أيام. هنا دق ناقوس الخطر بالرغم من وصول تعزيزات لقوات «البشمركة».

نزح أول الأمر المسيحيون في منطقة الحمدانية، وبعدها الإيزيديون في بعشيقة، أما الشبك فانظروا للحلقات الأخيرة وسط طمانات كردية بعدم سقوط مناطقهم، وفي السابع من آب 2014، وتحديداً في الحادية عشر ليلاً، شاهد السكان سيارات «البشمركة» وهي تسير من دون تشغيل إضاءة، وانسحبت خلال أقل من نصف ساعة كل القوات من حزام نينوى إلى محاور الخازر

12 ألف مولود  
بلا بيانات في  
الموصل



عضو «المرصد العراقي لحقوق الإنسان»، إبراهيم سعد، كشف لـ «الأخبار» أن «تنظيم داعش يمارس ضغوطاً على سكان محافظة نينوى باستخدام الأطفال كدروع بشرية خلال عملياته الإرهابية، وبعضهم لتنفيذ عمليات انتحارية».

وأعطى عضو المرصد، وهو منظمة غير حكومية معنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان، مثالاً على ارتكابات «داعش» بحق أطفال الموصل تحديداً، يقول سعد: «بدأ التنظيم في السابع عشر من حزيران 2014 بجمع عشرة أطفال من حي 17 تموز في مدينة الموصل واصطحبهم خلال عملية استطلاعية له في أطراف المدينة، بل تعمد إخراجهم من نوافذ السيارات، لإجبار أي قوة عسكرية على

خصصت الحكومة 25 مليار دولار لدعم القوات الأمنية خلال العام الحالي (أ.ب.)



الدول بمبلغ أكثر من 21 مليار دولار بسبب الحرب ضد داعش»، كاشفاً أن «البنية التحتية للمحافظات التي تشهد عمليات عسكرية انهارت على نحو كبير وتحتاج إلى ما يقارب 60 مليار دولار لإعادة اعمارها».

وأضاف عادل، في حديث لـ «الأخبار»، أن «تنظيم داعش يسيطر على مساحة واسعة من الأراضي الزراعية، وخصوصاً أنها تمثل 40% من الناتج الإجمالي للقمح»، مشيراً إلى أن «التنظيم يسيطر على حقول نفطية كبيرة حيث كان يبيع يومياً 60-100 ألف برميل يومياً بسعر عشرة دولارات للبرميل الواحد».

الذي اضطرنا إلى شراء وقود من خارج البلد».

وأضاف جهاد أن «سيطرة داعش على محافظة نينوى أدت إلى إيقاف أنبوب صادرات النفط الذي كان يصدر أكثر من 300 ألف برميل يومياً وما يقارب إيراداته مليار دولار شهرياً»، مبيّناً أن «الأضرار في البنية التحتية في المناطق الشمالية كبيرة جداً، بعدما عبث داعش بحقلي عجيل وحميرين وكان يستخرج النفط على نحو عشوائي».

الخبير الاقتصادي، سلام عادل، بيّن أن «العراق مديون للعديد من

تشير التقديرات إلى أن تكلفة الحرب تصل إلى نحو 10 ملايين دولار يومياً

وحول قطاع النفط، قال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد، لـ «الأخبار»، إن «أضراراً كبيرة حصلت في القطاع النفطي نتجت عن خسائر بعشرات المليارات منها توقف مصفاة بيجي عن العمل التي كانت تنتج 300 ألف برميل يومياً وتلبي نصف حاجة العراق، الأمر